

حوكمة الزكاة في ضوء مقاصد الشريعة

رحمت الله حيدري

كلية الشريعة، جامعة غزني - أفغانستان

البريد الإلكتروني: rahmatullah.wa@gmail.com

أرسلاح ظفري

جامعة نجم الدين أربكان - تركيا

البريد الإلكتروني: arsalahzafari99@gmail.com

المستخلص

قد تناول الباحثان من خلال هذه الدراسة حوكمة الزكاة في ضوء مقاصد الشريعة، حيث أن حوكمة الزكاة لها مقاصد شرعية الخاصة التي تساعد المجتمع الإسلامي من الناحية الاقتصادية، وكان هدف الدراسة بيان ضوابط معايير حوكمة الزكاة في ضوء مقاصد الشريعة وبيان أساليب حوكمة الزكاة في ضوء مقاصد الشريعة. استعمل الباحثان في هذه الدراسة بعض المناهج العلمية وهي المنهج الاستقرائي؛ وذلك يكون بتتبع وجمع الأدلة والآراء الفقهية. المنهج الوصفي: وهو دراسة المسألة الفقهية ووصفا ووصفا دقيقا، وبيان وجه ارتباطها مع المسائل الأخرى. المنهج التحليلي: وهو منهج يقوم على دراسة الإشكالات في المسألة الفقهية تفكيكا أو تركيبا أو تقويما، ويكون بدراسة طبيعتها ووظائفها وإرجاع العناصر إلى أصولها. ونتيجة البحث تدل على أن أساليب الحوكمة لتحقيق مقاصد الشريعة هي انضباط أعضاء الجهاز الإداري القائم على تحصيل وتوزيع الزكاة، وكذلك سيادة أحكام الشريعة على أطراف الزكاة وتولد منه أمور مهمة، منها: الشفافية، المساءلة، الاستقلالية، العدالة والمسؤولية الاجتماعية لمؤسسة إدارة الزكاة. أما المعايير التي يمكن توظيفها في حوكمة الزكاة، فالحوكمة تعتمد على مدى قوة تطبيق المؤسسات المختصة بإدارة الزكاة مفاهيم الحوكمة القائمة على: وجود أساس لإطار فعال للحكومة، وسيادة القانون على الجميع، والقدرة على المساءلة لكل المؤسسات الخاصة والعامة في الدولة، والشفافية - المشاركة - الآليات، والأنظمة الضامنة الكافية لإقامة هذه المبادئ وفق خصائص كل بلد.

الكلمات الدالة: الأنظمة، الحوكمة، الزكاة، المجتمع الإسلامي، مقاصد الشريعة.

ZAKAT GOVERNANCE IN THE CONTEXT OF MAQĀSID SYARIAH

Rahmatullah Hidri

Ghazni University, Afghanistan
Email: rahmatullah.wa@gmail.com

Arsalah Zafari

Necmettin Erbakan University, Turkey
Email: arsalahzafari99@gmail.com

Abstract

This research discusses zakat governance in the context of sharia maqāsid, because zakat governance has a special legitimacy purpose that helps Islamic communities in economic problems. The purpose of this study is to clarify the standards of governance control of zakat sharia maqāsid perspective and to demonstrate the method of zakat governance according to maqāsid sharia. In this study, researchers used several scientific methods, including: (1) inductive methods to track and collect fihiyyah arguments and arguments; (2) descriptive approach, which is the study of the problem of jurisprudence with an accurate description, as well as an explanation of its correlation with various other problems; (3) Analytical methods are methods based on the study of jurisprudic problems in digging, synthesizing and evaluating, and studying their properties and functions in returning elements to their origin. The results showed that the method of zakat governance to achieve sharia maqāsid is the discipline of members of administrative bodies in collecting and distributing zakat, as well as the supremacy of sharia on the provisions of the berzakat parties, and born from it several important things, among others: transparency, accountability, independence, justice, and social responsibility of zakat management institutions. The criteria that can be used in zakat governance, where governance depends on the extent to which special institutions implement the concepts of governance, namely: the existence of an effective framework basis for the government, the rule of law for all, the capacity of accountability for all private and public institutions in the country (transparency, participation and mechanisms) and the guarantee system of upholding these principles in accordance with the characteristics of each country.

Keywords: regulation, governance, zakat, Islamic society, maqāsid sharia.

المقدمة

إن أحكام الشريعة جمعاء جاءت بقانون الحكمة والمصلحة، وإن تفعيل الفقه المقاصدي مرتبط بكل أبواب الفقه. وإن للزكاة أهمية كبيرة ومقاصد عظيمة في المجتمع الإسلامي قصد الشارع من تشريعها، وتعد الزكاة من اللبانات الأساسية للنظام المالي الإسلامي، وكذلك هي المورد الرئيسي لسد حاجات المحتاجين وتحقيق التكافل الاجتماعي وعلاج المشكلات الاقتصادية الكبيرة، و مع أن التطبيقات المعاصرة للزكاة تختلف هيكلها التنظيمية إلا أن أهدافها تبقى مشتركة، والتي تتمحور حول بلوغ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للزكاة. ولما ظهر مفهوم حوكمة المؤسسات المالية منذ عدة عقود، وتطورت أساليب الرقابة والشفافية في كل ما يخص المعاملات المالية، وسارعت الكثير من الدول الإسلامية و الشركات المالية لوضع إطار الحوكمة الخاص بها و للإفصاح عن ذلك إلى أصحاب المصلحة وغيرهم من الجهات الرقابية، رأيت أن أتناول دراسة حوكمة نظام الزكاة لوضع إطار يعزز الشفافية؛ للحد من سوء إدارة الزكاة وما يلحقه من تبعات وعواقب تدمر الأمة اجتماعيا واقتصاديا.

ولا تعرف الحوكمة من منظور شرعي، غير أن دلالتها لا تخرج عن إطار مقاصد الشريعة في ترتيبات الحكم والإدارة، وتوجب جميع ما أقرته الشريعة من قواعد وأنظمة وتعاليم وأحكام، تهدف في مجموعها إلى المحافظة على الزكاة وصيانتها وتنميتها سواء في الموارد التي أقرها الشرع أم في مجال إنفاقها في المصارف المقررة من دون تهاون ولا تقصير، مع استمرار عملية المتابعة والإشراف لتجنب الوقوع في الأخطاء وتلافي التقصير والخلل إن وجد ومعاقبة المسيء و ردعه و زجره والوصول إلى أفضل الطرق في إدارة هذه الأموال بالنظر إلى مصلحة الأمة واستقرارها بعامه⁽¹⁾.

لهذا أصبح البحث عن آليات وطرق جديدة امر ضروري لتفعيل أدائها، ولعل إدراج آليات الحوكمة بمؤسسات الزكاة من شأنه أن يساهم في تحقيق كفاءة الإدارة ويعزز الثقة بين هذه المؤسسات والمواطنين المتعاملين معها. فهنا السؤال: ما هي ضوابط أساليب حوكمة الزكاة؟ وما هي أساليب حوكمة الزكاة في ضوء مقاصد الشريعة؟ فلذلك كان البحث يهدف إلى بيان ضوابط معايير حوكمة الزكاة في ضوء مقاصد الشريعة وبيان أساليب حوكمة الزكاة في ضوء مقاصد الشريعة.

(1) الإدارة في الإسلام، أحمد إبراهيم أبوسن، مكتبة وهبة- القاهرة، عام 1984م، ط1، ص: 143.

المنهج المستخدم في هذا البحث هو منهج مختلط: المنهج الاستقرائي؛ وذلك يكون بتتبع وجمع الأدلة والآراء الفقهية. المنهج الوصفي: وهو دراسة المسألة الفقهية ووصفا وصفا دقيقا، وبيان وجه ارتباطها مع المسائل الأخرى. المنهج التحليلي: وهو منهج يقوم على دراسة الإشكالات في المسألة الفقهية تفكيكا أو تركيبا أو تقويما، ويكون بدراسة طبيعتها ووظائفها وإرجاع العناصر إلى أصولها.

أما الدراسات السابقة المتعلقة بهذا البحث فحسب تتبع الباحثين لتلك المهمة، حصلا على ما يلي:

- 1- حوكمة نظام الزكاة، مصطفى أمين محمد علي، رسالة ماجستير، إشراف، منذر قحف، جامعة حمد بن خليفة- قطر، عام 2017م. تناولت الدراسة ملامح حوكمة الزكاة في العصر النبوي وعصر الخلفاء الراشدين بهدف الخروج منهما بتصوير للإطار النظري لحوكمة الزكاة، وقسمها إلى فصل تمهيدي وثلاثة فصول تناول فيهم: ملامح حوكمة الزكاة في العهدين النبوي والراشدي، والبنية السياسية والإدارية لحوكمة نظام الزكاة، ويعد بحثه من أوائل الأبحاث التي تناولت حوكمة الزكاة.²
- 2- المقاصد الشرعية لنظام الزكاة، للباحث رشيد السمغولي بن أحمد، بحث نشر في مجلة جامعة القدس للبحوث الإنسانية، العدد 46، عام 2018م.³

وقد اشتمل هذا الموضوع على عدة فوائد يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

1. تتبع أهميته من أهمية موضوعه؛ وهو البناء المقاصدي من جهة وحوكمة الزكاة من جهة أخرى.
2. اختيار المقاصد كمحدد من المحددات المهمة التي يجب الوقوف عليها لمعرفة مدى جدواها ومدى إمكانية تفعيلها وتأثيرها في الأحكام الشرعية.
3. إمكانية توظيف المقاصد والاستفادة منها في قضايا مستجدة.

البحث

المبحث الأول: مفهوم الحوكمة ومعاييرها في ضوء مقاصد الشريعة

(2) مصطفى أحمد أمين. حوكمة نظام الزكاة. رسالة ماجستير. جامعة حمد بن خليفة- قطر. 2017م.

(3) رشيد السمغولي بن أحمد، "المقاصد الشرعية لنظام الزكاة"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية 46 (أبريل 2018)، ص: 26-36.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة لغة

الحوكمة على وزن فوعلة، ويعتبر لفظ مستحدثا في اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة، وهو لفظ مستمد من الحكومة، والحوكمة تعني الانضباط والسيطرة والحكم، فلفظ الحوكمة يتضمن عدة معانٍ⁽⁴⁾، منها:

- 1- الحكمة: العلم بحقائق الأشياء، ووضع الشيء في موضعه⁽⁵⁾، وهي ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.
- 2- الحكم: هو العلم والفقه، وقيل هو القضاء بالعدل⁽⁶⁾، والحكم ما تقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.
- 3- الاحتكام: طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

ومصطلح الحوكمة: هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح (corporate Governance) واتفق مجمع اللغة العربية على ترجمة هذا المصطلح بالحوكمة. كما عرفت مؤسسه التمويل الدولية (IFC): بأنها النظام الذي تيم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعماله⁽⁷⁾.

وعرفت أيضا بأنها: هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن اختيار الأساليب المناسبة والفعالة؛ لتحقيق خطط وأهداف الشركة أو المؤسسة⁽⁸⁾.

ومن هذه التعاريف يتبين أن الحوكمة تعني النظام، أي وجود مجموعة من النظم أو الأطر التي تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في المؤسسة التي تؤثر في الأداء، كما تشمل المقومات التي تساعد على تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية التي تعنى بتنفيذه وتطبيقه في الواقع المعيش. فالحوكمة هي الوسيلة التي تمكن المجتمع من التأكيد من حسن إدارة مؤسسات الدولة وهيئات

(4) دور آليات الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري: بربريس، شريف، جامعة الجزائر، بحث ومقال، ص: 4.

(5) معجم لغة الفقهاء، 1/184.

(6) تهذيب اللغة، 4/69.

(7) محددات الحوكمة ومعاييرها، محمد يوسف، بنك الاستثمار القومي - القاهرة، ص: 4.

(8) المرجع السابق، ص: 4.

الاقتصادية ومنظمات الأعمال، بطريقة تحمي أموال جميع أفراد ذلك المجتمع، أو هي تدعيم مراقبة نشاط المؤسسة ومتابعة مستوى أداء القائمين عليها⁽⁹⁾.

وتعد الحوكمة من المفاهيم التي استحدثت في العلوم الاقتصادية والاجتماعية في أعقاب الانهيارات الكبرى التي ضربت اقتصاديات بعض الدول⁽¹⁰⁾، وتزايدت أهميتها نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية، التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، وقد أدى اتساع حجم المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، مما أدى إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية، مما دفع العالم لزيادة الاهتمام بالحوكمة⁽¹¹⁾.

المطلب الثاني: مفهوم حوكمة نظام الزكاة

حوكمة النظام الزكاة هي: "عملية يتم من خلالها وضع وتنفيذ مجموعة من النظم أو الأطر أو الهياكل، التي تحدد العلاقات و أساليب اتخاذ القرارات وممارسة السلطات بين الوحدات المعنية بجمع أموال الزكاة والمديرين لها، وغيرهم من المزمكين والمستحقين و أصحاب المصلحة، وفقا لقواعد وقوانين ومعايير واضحة ومحددة ومعنّية بالأنشطة الخاصة بالزكاة"⁽¹²⁾.

والغاية الرئيسية من حوكمة حساب وصرف الزكاة: هي أن تكون جميع المعلومات المتعلقة بالزكاة دقيقة وكافية ومتاحة في الوقت المناسب؛ لأجل السماح لمختلف أصحاب المصلحة بالتخاذ القرارات المناسبة من أجل تحقيق الأهداف المحددة. كما أنه لا بد للمؤسسات المالية الإسلامية من اتباع سياسة الإفصاح والشفافية، بحيث تكون هذه السياسة حاضرة في كل ما يتعلق بحساب وصرف الزكاة، و أن تشمل سياسة الإفصاح والشفافية على المبادئ الأخلاقية، وأن يتم الإفصاح لأصحاب المصلحة بشكل منتظم، وأن يتم تحري الصدق والعدل في نشر كل ما يتعلق باحتساب وصرف الزكاة. كما أن اتباع المبادئ

(9) الحوكمة أو الثروة، محمد طارق يوسف، ص: 4.

(10) الازمة التي حدثت في دول جنوب شرق آسيا، عام 1997م.

(11) محددات الحوكمة ومعاييرها، محمد حسن، ص: 4-5.

(12) حوكمة نظام الزكاة، مصطفى أحمد أمين، رسالة ماجستير، جامعة حمد بن خليفة- قطر، 2017م، ص: 18.

السليمة للحوكمة يؤدي إلى توفير الاحتياطات اللازمة ضد الفساد الإداري، ويسهم في تشجيع وترسيخ الشفافية في الحياة الاقتصادية.

المطلب الثالث: معايير حوكمة الزكاة في ضوء مقاصد الشريعة

حرصت العديد من المؤسسات على دراسة مفهوم الحوكمة وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه، من هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية BIS ممثلاً في لجنة بازل⁽¹³⁾، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي. وبعد النظر في هذه المعايير ذكر الباحثان أهم المعايير التي اتفقوا عليها والتي يمكن توظيفها في حوكمة الزكاة، فالحوكمة تعتمد على مدى قوة تطبيق المؤسسات المختصة بالزكاة مفاهيم الحوكمة القائمة على⁽¹⁴⁾:

- 1) وجود أساس لإطار فعال للحوكمة.
- 2) سيادة القانون على الجميع.
- 3) القدرة على المساءلة لكل المؤسسات الخاصة والعامة في الدولة.
- 4) الشفافية- المشاركة - الآليات.

⁽¹³⁾ وقد تبنت لجنة بازل معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحوكمة، وأصدرت وثيقة في سبتمبر 1999م حول تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية، وقامت بنشرها لتعزيز أهمية تلك المعايير لضمان أن هناك حوكمة فعالة في كل منظمة مصرفية؛ حتى تستطيع الرقابة المصرفية أن تعمل بكفاءة، وقد تضمنت الوثيقة مجموعة من الممارسات من أهمها:

- 1) الحد من الأنشطة والعلاقات التي تقلل كفاءة الحوكمة، ومنها تضارب المصالح والإقراض بشروط ميسرة.
- 2) إرساء أهداف استراتيجية داخل المنظمة المصرفية وتطبيق مبدأ "TONE at The TOP".
- 3) وضع خطوط للمسؤولية والمساءلة داخل المنظمة المصرفية.
- 4) قيام مجلس الإدارة بإرساء لجان متخصصة.
- 5) توفير بيئة مناسبة للحوكمة من خلال إصدار القوانين والتشريعات والإفصاح.
- ⁽¹⁴⁾ الحوكمة أو الثروة، محمد طارق يوسف، ص: 4.

5) النظم الضامنة الكفيلة لإقامة هذه المبادئ وفق خصائص كل بلد، وطبيعة النظم الحاكمة في الجهات المطبق عليها أصول الحوكمة، وصولاً بالمجتمع إلى تحقيق العدالة وتساوي الفرص والشفافية والمصداقية.

المطلب الرابع: مرجعية الحوكمة في الشريعة الإسلامية

لم يضع الإسلام نظاماً محددًا لشكل الحوكمة ولا لتنظيم سلطاتها ولا اختيار أهل الحل والعقد فيها، وإنما اكتفى بالنص على الدعائم الثابتة التي ينبغي أن تعتمد عليها نظم كل حكومة عادلة ولا تختلف فيها أمة عن أمة؛ كل العدل والشورى والمساواة والأمانة وغيرها من هذه الأسس من النظم التفصيلية فقد سكت عنها ليتسع لأولي الأمر أن يضعوا نظمهم ويكونوا مجالسهم ويشكلوا حكومتهم بما يلائم حالهم ويتفق مع مصالحهم غير متجاوزين هذه الحدود، وتجد أصول الحوكمة ومرجعيتها في كثير من نصوص القرآن والسنة وأفعال الصحابة⁽¹⁵⁾.

1- أصول الحوكمة في القرآن الكريم: اشتمل القرآن الكريم على كثير من الآيات التي تحض على القيام بالأمانة والمحافظة عليها، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا...﴾⁽¹⁶⁾. وكذلك ورد في القرآن من الآيات التي تحض على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ...﴾⁽¹⁷⁾. وكذلك الآيات الأمرة بمراعاة مصلحة الرعية وتتبع شؤونها كما في قوله تعالى: ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهَدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾⁽¹⁸⁾.

وفي نظام الزكاة ما يدل على ذلك أيضا كتعليق جباية الزكاة بالولاية، فقال الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا...﴾⁽¹⁹⁾. فجعلها ولاية شرعية وهذا يدل على تعظيمها، وضبط

(15) السياسة الشرعية، عبد الوهاب خلاف، دار الأنصار - القاهرة، 1973م، ص: 24.

(16) سورة النساء، الآية: 58.

(17) سورة آل عمران، الآية: 104.

(18) سورة النمل، الآية: 20.

(19) سورة التوبة، الآية: 103.

تحصيلها، وتحقيق العدل عند جبايتها، وتحمل مسؤوليتها، ولا يتحقق ضبطها والعدل فيها إلا بأمانة مُحصليها وكفائتهم، فقال الله تعالى: ﴿... إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرََتِ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ (20).

2- أصول الحوكمة في السنة النبوية: ظهر في السنة مدى التزام الرسول صلى الله عليه وسلم بالامتثال بالتشريع القرآني في إدارة أموال الزكاة، بقوله للرجل الذي سأله أن يعطيه من مال الزكاة فقال: « إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات، حتى حكم هو فيها، فجزأها ثمانية أجزاء، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك » (21)، فبين له النبي أن الأمر ليس بيديه، فتبين من هذا النص أن هناك التزاماً نبوياً بالنص الشرعي.

كما أوجبت السنة النبوية في كثير من ترتيبها الحكم والإدارة على ولي الأمر، كقيامه بالأنشطة الإدارية والمالية متفقة مع القواعد التي وضعها الشرع؛ لتضمن نزاهة الحكم وعدالته وشفافيته، والأحاديث في ذلك أكثر من أن تحصى كقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « إذا كان أمراؤكم و أغنياؤكم سمحاءكم وأمركم شورى بينكم فظهر الأرض خير لكم من بطنها، وإذا كان أمراؤكم شراركم و أغنياؤكم بخلاءكم وأموركم إلى نسائكم فبطن الأرض خير لكم من ظهرها » (22).

وفي فريضة الزكاة ما يدل على ذلك أيضا، فقد ورد في السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه من بعده بعثوا السعادة ليجبوا الزكاة من أصحاب الأموال، وقد نقل ابن المنذر الإجماع على ذلك وقال: " وأجمعوا على أن الزكاة كانت تدفع لرسول الله ولرسله وعماله وإلى من أمر بدفعها إليه " (23).

قال ابن تيمية: " فاما استخراجها و حفظها فلا بد فيه من قوة و أمانة فيولى عليها شاد قوى يستخرجها بقوته و كاتب أمين يحفظها بخبرته و أمانته " (24). أيضا من أعظم ما اتسمت به وإدارة الزكاة في العهد النبوي وثائق الزكاة التي كات على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فقد كان النبي يبعث بالكتب

(20) سورة القصص، الآية: 26.

(1) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزكاة، باب بَابُ مَنْ يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ، وَحَدُّ الْغَنِيِّ، حديث رقم: 1630.

(22) أخرجه الترمذي في سننه، بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ سَبِّ الرَّيَّاحِنِ الترمذي، حديث رقم: 2266.

(23) الإجماع لابن المنذر، ص: 48.

(24) مجموع فتاوى ابن تيمية، 258/28.

إلى عماله وفيها فرائض الصدقة وشروطها؛ حتى لا تجحد الحقوق أو تضيع، وكانت هذه الوثائق تعد مرجعا لمن بعده من المسؤولين عن الزكاة وأهل العلم⁽²⁵⁾.

كما اشتمل القرآن والسنة الراشدة على كثير من القواعد والأحكام الدالة على أن الأداء الوظيفي على الوجه الأكمل مرتبط بأداء الأمانات الشرعية على الوجه المأمور به شرعا، وأن أي إخلال من أي مسؤول يجب المحاسبة عليه، ويعد إخلالا بواجب الأمانة يوجب المؤاخظة به في الدنيا والآخرة، فيجب عند تطبيق نظام الحوكمة في الزكاة وتفعيل إطارها أن تتمثل بهذه القواعد، ونجعلها قوانين ربانية تهدي الأمم إلى ما فيه الخير والصلاح.

3- أصول الحوكمة في افعال الصحابة: امتلأت الكتب بكثير من الشواهد الدالة على التربية الإيمانية في افعال الصحابة التي تعد مظهرا من مظاهر الحوكمة، وليست تربية إيمانية فقط بل كانت سلوكا علميا وواقعا تربويا، ترقبهم عين الله وعين الأمة من حولهم فلم يسعفوا بالرعية ولم يقهروها، بل اسهروا ليلهم و أقاموا نهارهم في خدمتهم نصره لدينهم الذي تعبدهم الله به، و إقامة الخلافة التي وكلهم الله بها في ارقى صورها فجعلوا منظومة الحكم الراشد جزءاً من هذه العبادة⁽²⁶⁾.

فأبو بكر الصديق عند توليه مسؤولية الخلافة خطب في الناس فقال: " أيها الناس إني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن احسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني، الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله، والقوي فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه إن شاء الله، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل، ولا تشيع الفاحشة في قوم قط إلا عمهم الله بالبلاء، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم"⁽²⁷⁾. وكان يباشر الرقابة المالية والإدارية بنفسه، ومن ذلك ما قاله لمعاذ بن جبل لما كان واليا على اليمن: " رفع حسابك" فقال معاذ: " أحسابان؛ حساب من الله وحساب منكم؟ والله لا آلي لكم عملا أبدا"⁽²⁸⁾.

(25) المعايير الإسلامية للحكومة الرشيدة، ليلي أحمد سالم المشرحي، مجلة التجديد، م 22، العدد 43، 2018م.

(26) جباية الزكاة بين مقاصد الشريعة والحكومة الرشيدة، بناء وتوظيف، سليمان محمد نجران، مجلة التجديد، م 22، ع 43، 2018م.

(27) تاريخ الأمم والملوك: عبد السلام التتوجي، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، 1994م، ص: 7.

(28) عيون الأخبار، عبد الله بن مسلم ابن قتيبة، بيروت، دار الكتب العلمية، 25/1.

كما أرسى أبو بكر في خلافته أسلوب الردع وإنفاذ أوامر الشرع في الزكاة ومحاربة مانعي الزكاة؛ ليقندي به من بعده في أنه لا بد من وجود قوة تحمي الحق وتردع الباطل على مستند راسخ من القرآن والسنة.

وورد عن عمر - رضي الله عنه - مثله، فخطب ذات مرة قائلاً: "إني لم أبعث عمالي ليضربوا أبا بكر ولا ليأخذوا أموالكم، فمن فعل به ذلك فليرفعه إلى أقصه منه"، قال عمرو بن العاص: "لو أن رجلاً أدب بعض رعيته أتقصه منه؟" قال: "إي والذي نفسي بيده، ألا أقصه وقد رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أقص من نفسه" (29).

ومن ذلك أيضاً أن رجلاً من عمال عمر - رضي الله عنه - أهدى نمرقتين إلى امرأة عمر فأرآهما الفاروق، فقال: "من أين لك هاتين؟ اشتريتهما؟ أخبريني ولا تكذبيني"، قالت: "بعث بهما إلي فلان"، فقال: قاتل الله فلانا، إذا أراد حاجة فلم يستطعها من قبلي أتاني من قبل أهلي؟" فاجتذبهما اجتذاباً شديداً من تحت من كان عليهما جالسا، فخرج يحملهما فتبعته جاريتهما فقالت: "إن صوفهما لنا"، ففتقهما وطرح إليهما الصوف وخرج بهما، فأعطى إحداهما امرأة من المهاجرات وأعطى الأخرى امرأة من الأنصار (30)، وغيره من الأمثلة كثير. كما تظهر عبقرية عمر في تدوينه الدواوين وابتكاراته في كيفية الرقابة ومحاسبة العمال.

المبحث الثاني: توظيف أساليب الحوكمة وضوابطها في تحقيق مقاصد الشرعية

المطلب الأول: كيفية توظيف أساليب الحوكمة في تحقيق مقاصد الزكاة الشرعية

لكي تحقق دور الزكاة الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات الإسلامية، فإنه يتطلب وجود نظام لعملية جمع الزكاة وتوزيعها، ويتمثل هذا النظام في مجموعة القوانين والتشريعات التي تنظم وتقوم بهذه العملية، ولقد شهد نظام الزكاة تطوراً كبيراً منذ ظهور الإسلام و تشريع الزكاة فريضة، حيث وجدت بدايات أولية لما يعرف بديوان الزكاة في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم -؛ فكانت الأموال تقسم أولاً بأول، و كلف الرسول من يكتب أموال الزكاة، كما عين أمراء على الأقاليم و كان من ضمن مهامهم جمع الزكاة، و كان يحاسب العمال بنفسه.

(29) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الديات، باب القود من الضربة، وقصّ الأمير من نفسه، حديث رقم: 4539.

(30) المعايير الإسلامية للحكومة الرشيدة، ليلي أحمد سالم المشرحي، مجلة التجديد، م22، العدد 43، 2018م.

وهكذا كان الحال في عهد أبي بكر، و الذي ظهرت في عهده نواة بيت المال مع توسع الدولة الإسلامية و زيادة مواردها، و في عهد عمر بن الخطاب تطورت الزكاة تطورا ملحوظا مما استوجب وجود نظام لحصر الإيرادات و ضبط المصروفات، فتم استخدام أساليب إدارية جديدة كالفصل بين السلطة القضائية و التنفيذية، و إنشاء ديوان العطاء و الجند⁽³¹⁾ و غيرها⁽³²⁾، و استمرت عملية جمع و توزيع الزكاة عبر الزمان مع وجود اختلاف في درجة التطبيق العملي لها، ثم ضعف تطبيقها في العصور المتأخرة حتى كادت تصبح في بعض البلدان الإسلامية الفريضة الغائبة.

المطلب الثاني: ضوابط أساليب الحوكمة لتحقيق مقاصد الزكاة

1- انضباط أعضاء الجهاز الإداري القائم على تحصيل و توزيع الزكاة: بحيث يكون كل القائم على إدارة مؤسسات الزكاة متبعين السلوك الأخلاقي و المناسب في كافة أعمالهم، و أن يكونوا على علم كبير بمستحقي الزكاة، و عليهم التأكد من استحقاقهم و تحديد مقدار كفايتهم و ترتيبهم حسب حاجة كل منهم و وضع قواعد لذلك، ثم القيام بتوزيع الزكاة بطريقة تحفظ فيها كرامة الفقراء و المحتاجين⁽³³⁾، و لذا شرط العلماء في العامل على الزكاة: الإسلام، البلوغ، العقل، الأمانة و الكفاية للعمل⁽³⁴⁾.

2- سيادة أحكام الشريعة على أطراف الزكاة (السعادة وأرباب الأموال وأهلها): فلا يأخذ السعادة أكثر مما يجب على أرباب الأموال، ولا يمنع رب المال ما وجب عليه، ولا تمتد يد أحد من غير أصنافها عليها إليها، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: " فمن سألها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سأل فوقها لا يعطها"⁽³⁵⁾.

⁽³¹⁾ هو ديوان أنشأه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ، وكان السبب وراء إنشائه هو إحصاء المقاتلين وتثبيت أسمائهم والعطاء لهم، وتحديد رواتبهم ومواعيدها.

⁽³²⁾ دراسة مقارنة لنظم الزكاة الجوانب العامة والإدارية والتنظيمية، فؤاد عبد الله العمر، ص: 21.

⁽³³⁾ إدراج أليات الحوكمة ضمن استراتيجية تفعيل أداء مؤسسات الزكاة، عبد الله بن منصور، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، ع12ن 2018م، ص: 25.

⁽³⁴⁾ فقه الزكاة، يوسف القرضاوي 593/1.

⁽³⁵⁾ الجامع الصحيح ، البخاري، حديث رقم: 1454.

ومن ضمن سيادة أحكام الشريعة على أطراف الزكاة، وجوب فهم أحكام الزكاة و قوانينها من قبل العاملين عليها، فقانون الشريعة في الزكاة ثابت و واضح لا يتغير، كما يجب على من يوليهم إعطاؤهم دورات دينية و تثقيفية لتقوي الإيمان فيهم فيطبقوا أحكام الزكاة على الجميع دون استثناء ولا محاباة⁽³⁶⁾، فقد حرض النبي صلى الله عليه وسلم على غرس رقابة الله في نفوس كافة الأطراف المعنيين بالزكاة، بدءاً بعماله و المتصدقين و المزكين، فقال صلى الله عليه وسلم: " العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله"⁽³⁷⁾.

1- الشفافية: مفهوم الشفافية في الأصل يعني وضوح التشريعات و سهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها، وموضوعيتها و وضوح لغتها و مرونتها، و تطورها وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية و الإدارية و بما يتناسب مع العصر، و تبسيط الإجراءات و نشر المعلومات و الإفصاح عنها و سهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع، و هي من منظور الشرع تعدل الوضوح و الصفاء و النقاء⁽³⁸⁾. وتحقق الشفافية في الزكاة يكون في إطار منظومة متكاملة من القيم الشرعية، أهمها أن صلاح الأمة في صلاح الأئمة أو من ينوب عنهم ممن يتولى أمر الزكاة، و وجوب استكفاء الأئمة و تقليد النصحاء فيما يفوض إليهم من الأعمال و يوكل إليهم من أموال، ففي الزكاة أكد الرسول الله صلى الله عليه وسلم على حرمة كتمان أي مال حتى لو كان مخيطة⁽³⁹⁾، و حذر بمخالطة مال الصدقة لأي مال فقال: " ما خالطت الصدقة مالا إلا أهلكته"⁽⁴⁰⁾، و لذا وضع عمر بن الخطاب السجلات والدواوين لتكتب مصارف الزكاة وتضبط الأموال المأخوذة من أصحابها في قدرها و صفتها والإفصاح عنها دوريا، وتدوين هذا في وثائق رسمية و كيفية صرف هذه الأموال و أسماء الذين يأخذونها، قال النووي: " وينبغي للإمام و الساعي إذا

⁽³⁶⁾ جباية الزكاة بين مقاصد الشريعة والحكومة الرشيدة- بناء وتوظيف، سليمان محمد نجران، مجلة التجديد، م 22، ع 43، 2018م.

⁽³⁷⁾ السنن، لأبي داود، 3/349.

⁽³⁸⁾ وهي ترجمة للمصطلح (Transparence) الذي (ذكر) في قاموس ماكملان: (Macmillan, 2002: 1531, 1530)، تعريف الشفافية الإدارية: مقال، مني حيدر الطائي، عام 2017م.

⁽³⁹⁾المسند الصحيح: مسلم، حديث رقم (1833).

⁽⁴⁰⁾ السنن الصغرى، البيهقي، حديث رقم (1318).

فوض إليه تفريق الزكوات أن يعتني بضبط المستحقين و معرفة أعدادهم و قدر حاجاتهم واستحقاقهم، بحيث يقع الفراغ من جميع الزكوات بعد معرفة ذلك أو معه ليتعجل وصول حقوقهم إليهم⁽⁴¹⁾.

2- المساءلة: و تعتبر المساءلة من أهم معايير الحوكمة، و التي لا تحقق المقصود منها وفق مقاصد الشريعة إلا في إطار الرقابة المحكمة و العادلة التي لا تستثني ولا تحابي أحدا⁽⁴²⁾، كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم محاسبة عمال الصدقات، روى البخاري: " أن النبي استعمل رجل من الأزدي يقال له ابن اللببية جعله عاملا على الصدقة و علم أنه أهدي له هدية فحذره و اشتد تحذيره من هذا"⁽⁴³⁾، وقال: " هلا جلس في بيت أبيه فينظر أيهدي له أم لا؟ والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منكم شيئا إلا جاء يوم القيامة يحمله على رقبتة"⁽⁴⁴⁾، بل و قام النبي صلى الله عليه وسلم و خطب في الناس مستنكرا تلك الفعلة، و هذا الحديث فيه ملمح من ملامح المحاسبة و الشفافية، كما أنه نموذج أولي في تطبيق مبادئ الحوكمة، التي ترمي في الأساس إلى منع الفساد و حفظ الحقوق الخاصة بصدقات المسلمين، كما أن عرضه الأمر على جماعة المسلمين في خطبته كان ليعالجه على نطاق أوسع و يستأصل المشكلة من جذورها، و ليرسي نموذج رائدا في المحاسبة و المكاشفة و الشفافية و الإفصاح لأصحاب المصلحة⁽⁴⁵⁾.

3- الاستقلالية: و استقلالية أداء أنشطة مؤسسة الزكاة من العناصر المهمة لحوكمة الزكاة، فلا تتعرض المؤسسات إلى أي ضغوط داخلية أو خارجية تجعلها تتحرف عن أداء وظائفها، فيجب ألا تخشى أي دوائر - مهما كانت درجة سلطتها أو نفوذها في المجتمع - حتى تتمكن من بلوغ أهدافها المسطرة ضمن استراتيجياتها⁽⁴⁶⁾؛ لأن الزكاة نظام مؤسسيّ يتمتع بالاستقلالية المالية و الإدارية، و إن كانت خاضعة

(41) المجموع، النووي، 6/188.

(42) المعايير الإسلامية للحوكمة الرشيدة، ليلي أحمد سالم المشرحي، ص: 38.

(43) البخاري، حديث رقم: 7197.

(44) البخاري، 5/220.

(45) حوكمة نظام الزكاة: مصطفى أحمد أمين، رسالة ماجستير، جامعة حمد بن خليفة - قطر، ص: 35.

(46) أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في التنظيمات المؤسساتية للزكاة، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي بإسطنبول، تركيا، منصور عبد الله، بزواية عبد الحكيم، ص: 17.

لإشراف الدولة و رقابتها، و هو ما يستدل عليه من خلال مصرف العاملين عليها و إرسال النبي صلى الله عليه وسلم عماله إلى المناطق المختلفة لتحصيل الزكاة و صرفها.

4- العدالة في توزيع أموال الزكاة على الفقراء و المحتاجين: وهي أن تقوم مؤسسات الزكاة بتوزيع حصيلة الزكاة على مستحقيها حسب درجة الحاجة، و العدالة المنشودة في الإسلام هي إحقاق الحق على جميع الأصعدة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو مالية⁽⁴⁷⁾.

5- المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة الزكاة: لأن تماسك المجتمعات يتوقف على سيادة المسؤولية الاجتماعية التي تحقق التكافل والتآزر بين جميع أطراف المجتمع، و لا يحدث ذلك إلا إذا كانت مؤسسات الزكاة متجذرة في المجتمع و تستعد قوتها وثقتها من محيطها المجتمعي الذي توجد فيه⁽⁴⁸⁾.

الخاتمة

قد توصل الباحثان من خلال هذا البحث عدة النتائج المهمة في مسألة حوكمة الزكاة وارتباطها بمقاصد الشريعة، و مما يلي ذكر تلك النتائج:

- 1- إن الشريعة الإسلامية وضعت لمصالح العباد في الدارين، وإنما خالية من العبث بعيدة عن التحكم، قائمة على التعليل و ربط الأحكام بأسباب وأوصاف تدور كلها حول مصالح الخلق عاجلا أو آجلا.
- 2- إن لكل شريعة مبادئها الكبرى ومقاصدها العليا التي أرادت تحقيقها من خلال انتهاج شرعها، وكانت هذه المقاصد في الموجه للأحكام ككل، والأحكام الجزئية سبب موصلة إلى تحقيق هذه الكليات.
- 3- إن للفقهاء الإسلامي بناء مقصديا هو سرُّ نموه وتطوره وإعجازه، وبقدر استيعاب الفقهاء لآليات ومناهج الاستنباط بقدر ما ينمو ويتطور الفقه الإسلامي.
- 4- معرفة المقاصد وأثرها، وبيان دورها في القضايا المعاصرة للزكاة منها: حوكمة الزكاة.

(47) المرجع السابق، ص: 17.

(48) إدراج آليات الحوكمة ضمن استراتيجية تفعيل أداء مؤسسات الزكاة، عبد الله بن منصور، مجلة المحكمة للدراسات الاقتصادية، ع 12، 2018م، ص: 25.

5- أهمية حوكمة الزكاة، فيجب وضع إطار أو هيكل يحكم منظومة الزكاة، وفقا لقواعد وقوانين ومعايير واضحة ومحددة ومعنية بالأنشطة الخاصة بالزكاة.

قائمة المصادر والمراجع

- `Abd al-Salām al-Tanūjī. *Tārīkh al-Umam wa al-Mulūk*. Jam`iyyah al-Da`wah al-Islāmiyyah al-`Ālamiyyah. Ṭrabuls, 1994.
- `Abd al-Wahhāb Khallāf. *Al-Siyāsah al-Syar`iyyah fī al-Syu`ūn al-Dusturiyyah wa al-Khārijīyyah wa al-Māliyyah*. Al-Ṭab`ah: I. Dār al-Qalam, 1988.
- `Abdullāh bin Manşūr. Idrāj Āliyāt al-Ḥaukamah Ḍimn Istrātījiyyah Taf`īl Adā` Mu`assasāt al-Zakāh. *Majallah al-Ḥikmah II al-Dirāsāt al-Iqtisādiyyah* 12, (2018).
- Abū Dāwūd, Sulaimān bin al-Asy`as al-Sijistānī. Taḥqīq: Muḥammad Muḥyī al-Dīn `Abd al-Ḥamīd. *Sunan Abī Dāwūd*. Bīrūt: Al-Maktabah al-`Aşriyyah Şaidā, dūna sanah.
- Abū Muḥammad `Abdullāh bin Muslim bin Qutaibah al-Dīnūrī. *Uyūn al-Akhbār*. Bīrūt: Dār al-Kutub al-`Ilmiyyah, 1997.
- Aḥmad Ibrāhīm Abūsun. *Al-Idārah fī al-Islām*. Al-Ṭab`ah: I. Al-Qāhirah: Maktabah Wahbah, 1984.
- Al-Baihaqī, Abū Bakr Aḥmad bin Al-Ḥusain bin `Alī. Taḥqīq: `Abd al-Mu`ṭī Amīn Qal`ajī. *Al-Sunan al-Şugrā*. Al-Ṭab`ah: I. Bākistān: Dār al-Nasyr, Jāmi`ah al-Dirāsāt al-Islāmiyyah Kratsyī, 1989.
- Al-Bukhārī, Abū `Abdillāh Muḥammad bin Ismā`īl bin Ibrāhīm bin al-Mugīrah al-Ju`fī. Taḥqīq: Muḥammad Zuhair bin Naşir al-Nāşir. *Şaḥīḥ al-Bukhārī*. Al-Ṭab`ah: I. Bīrūt: Dār Ṭauq al-Najāh, 2001.
- Al-Nawawī, Abū Zakariyya Muḥyī al-Dīn Yaḥyā bin Syaraf. *Al-Majmū` Syarḥ al-Muḥazzab*. Dār al-Fikr, dūna sanah.
- Al-Qardāwī, Yūsuf. *Fiqh al-Zakāh: Dirāsah Muqāranah lī Aḥkāmihā wa Falsafatihā fī Ḍau` al-Qur`ān wa al-Sunnah*. Al-Ṭab`ah: XXV. Al-Qāhirah: Maktabah Wahbah, 2013.
- Al-Tirmizī, Muḥammad bin `Īsā bin Saurah bin Mūsā bin al-Ḍaḥḥāk. Taḥqīq: Aḥmad Syākir. *Sunan al-Tirmzī*. Al-Ṭab`ah: II. Bīrūt: Dār al-Kutub al-`Ilmiyyah, 1975.
- Barbarīs Syarīf. *Daur Āliyāt al-Ḥaukamah lī al-Ḥadd min al-Fasād al-Mālī wa al-Idārī*. Baḥs wa Maqāl, Jāmi`ah al-Jazā`ir.
- Fu`ād `Abdullāh al-`Umar. *Dirāsah Muqāranah lī Nazm al-Zakāh al-Jawānib al-`Āmmah wa al-Idāriyyah wa al-Tanzīmiyyah*. Bīrūt: Dār al-Kutub al-`Ilmiyyah, 2016.
- Ibn Taimiyyah, Taqī al-Dīn Abū al-`Abbās Aḥmad bin `Abd al-Ḥalīm. Taḥqīq: `Abd al-Raḥmān bin Muḥammad bin Qāsīm wa Ibnuh Muḥammad. *Majmū` Fatāwā Syaikh al-Islām Aḥmad bin Taimiyyah*. Dūna ṭab`ah. Al-Madīnah al-Munawwarah: Majma` al-Malik Fahd lī Ṭībā`ah al-Muḥṣaf al-Syarīf, 1995.
- Lailā Aḥmad Sālim al-Masyrahī. Al-ma`āyir al-Islāmiyyah lī al-Ḥaukamah al-Rasyīdah. *Majallah al-Tajdīd* 43, al-Raqm 22 (2018).

- Majma` al-Fiqh al-Islāmī. *Dirāsāt fī al-Muḥāsabāt al-Zakawīyyah*. Min Munāqasyāt al-Syaikh Taqī al-`Aṣanī.
- Manṣūr `Abdullāh. *Ahammiyah Taṭbīq Mabādi' al-Ḥaukamah fī al-Tanzīmāt al-Mu'assasiyyah lī al-Zakāh*. Al-Mu'tamar al-`Ālamī al-Tāsi' lī al-Iqtisād wa al-Tamwīl al-Islāmī bī Iṣṭanbūl Turkiya, 2018.
- Muḥammad bin Aḥmad bin al-Azharī al-Hurawī Abū Manṣūr. Taḥqīq: Muḥammad `Iwaḍ Mur`ib. *Tahzīb al-Lughah*. Al-Ṭab`ah: I. I. Bīrūt: Dār Iḥyā' al-Turās al-`Arabī, 2001.
- Muḥammad bin Ibrāhīm bin al-Munzir al-Naisābūrī. Taḥqīq: Fu`ād `Abd al-Mun`im Aḥmad. *Al-Ijmā`*. Al-Ṭab`ah: I. Dār al-Muslim lī al-Nasyr wa al-Tauzī', 2004.
- Muḥammad Rawās Qal`ajī. *Mu`jam Lughah al-Fuqahā'*. Al-Ṭab`ah: II. Dār al-Nafā'is lī al-Ṭibā`ah wa al-Nasyr, 1988.
- Muḥammad Ṭāriq Yūsuf. *Al-Ḥaukamah au al-Ṣarwah*. Al-Ṭab`ah: II. Maktab Jrānat Śūruntūn Muḥammad Hilāl, 2012.
- Muḥammad Yūsuf. *Muḥaddāt al-Ḥaukamah wa Ma`āyīruhā*. Al-Qāhirah: Bank al-Istiṣmār al-Qaumī, 2007.
- Muslim, Abū al-Ḥasan Muslim bin al-Ḥajjāj bin Muslim al-Qusyairī al-Naisābūrī. Taḥqīq: Muḥammad Fu`ād `Abd al-Bāqī. *Ṣaḥīḥ Muslim*. Bīrūt: Dār Iḥyā' al-Turās al-`Arabī, duna sanah.
- Muṣṭafā Aḥmad Amīn. *Ḥaukamah Niḥām al-Zakāh*. Risālah Mājistīr. Jāmi`ah Ḥamad bin Khalīfah bī Qaṭar, 2017.
- Sulaimān Muḥammad Najrān. Jibāyah al-Zakāh baina Maqāṣid al-Sarī`ah wa al-Ḥaukamah al-Rasyīdah, Binā' wa Tazīf. *Majallah al-Tajdīd* 43, al-Raqm 22 (2018).